الأنباء
الاحد 29 مارس 2015

حرب عملات تدور .. وبحث جار عن تعديل الدولار كسعر تداول للنفط

الدولار يرتفع والنفط ينخفض .. أي مكاسب للدول النفطية؟

بهبهاني: هل حان الوقت لـ «أوپيك» التدخل في عملة بيع نفطها؟

أميركا تنتج 70٪ من استهلاكها .. سياستها المالية تحركها عوامل داخلية أكبر

الدولار والنفط .. علاقة طردية شائكة (رويترز)

أحمد مغربي

ثمة من يتساءل عن العلاقة بين أسعار النفط والدولار لأنه في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار مقابل العملات الرئيسية إلى رفع أسعار النفط، يسهم أيضا ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار. وفي ظل حرب العملات الرئيسية الدائرة الآن في الأسواق العالمية وضعف أسعار النفط، يواصل الدولار مكاسبه الكبيرة أمام عدد من العملات الرئيسية مثل الدينار الكويتي في أكثر من 11 عاما.

وتطرح في الأسواق العالمية الآن آراء جديدة لتسعير النفط بعملات غير الدولار في أسواق التداول.

وفي هذا السياق يسرد الخبير النفطي د.عبدالسميع بهبهاني أنه كان من أهم عوامل تأرجح الدولار وتأثيره على سعر برميل النفط هو السياسة المالية للولايات المتحدة التي كانت يحركها استيراد الطاقة واعتمادها على النفط الخارجي، وكان الحديث على تغيير عملة الدولار غير ممكنا في وقتها، أما الآن وقد أنتجت الولايات المتحدة 70٪ من استهلاكها المحلي، فالحديث في الموضوع فيه وجهة نظر صائبة.

ويقول: بالإضافة إلى القيمة الشرائية للدولار التي لها علاقة مباشرة بالتضخم نجد هناك عاملا آخر وهو تغير سعر الصرف للعملات الأجنبية الأساسية تجاه الدولار.

أسباب أرتفاع الدولار

ويعزي الخبراء ارتفاع الدولار مقابل العملات الرئيسية إلى تخلي مجلس الاحتياطي الأميركي عن سياسة التيسير الكمي خلال العام 2014، والى الإشارات الصادرة عن صناع السياسة النقدية في الولايات المتحدة بشأن رفع سعر الفائدة هذه السنة، والانتهاء من كامل خطط التحفيز الراهنة، فضلا عن تواصل تعافي الاقتصاد الأميركي، حيث سجل معدلات توظف ونمو أفضل بالمقارنة مع أداء الاقتصاديات العالمية الأخرى لاسيما الأوروبية.

ويذكر بهبهاني أن الدولار يفرض نفسه كعملة أساسية للتداول، وهنا يتساءل: «هل ارتباط البرميل بعملتين أو سلة عملات يحل المشكلة»؟ ويرى بهبهاني أن الأصل هو مدى تحكم الدول المنتجة للنفط في تقلبات صرف الدولار أمام العملات الأخرى، أما اختيار عملات معينة أو سلة عملات فتظل معتمدة على دولها في قوتها وضعفها فتكون خارج سيطرة الدول المنتجة للنفط.

ويضيف: «يفترض السيطرة على القيمة الشرائية للدولار المرتبطة بعامل التضخم، حيث يجب ربط سعر بيع برميل النفط بمؤسسات اقتصادية معينة تحتل معايير أساسية يتم بموجبها تقدير مستويات التضخم المحلية والعالمية، فعند حصول أي تغيير في تلك المؤشرات بالارتفاع أو الانخفاض يتم إجراء تغيير في أسعار بيع النفط في الأسواق العالمية».

وتابع: لا بد من تشكيل نظام عالمي جديد يتم بموجبه تنظيم المعاملات المالية الجارية في العالم ومنها أسعار صرف العملات العالمية شبيه بالحالة التنظيمية لحركة التجارة العالمية التي جرى تنظيمها بموجب اتفاقية «الجات» وبعدها اتفاقيات «منظمة التجارة العالمية».

ويختتم: رغم ظهور مخزونات وإنتاج إضافي للنفط تستطيع «أوپيك» التحكم في أسعار نفطها والقيمة الشرائية لوارداتها النفطية كما استطاعت أن تتعدى المائة دولار لنفطها من 2005 إلى 2014 إذ لا يتدخل العامل الجيوسياسي في المعادلة التي حينها لا يمكن تحديد المعامل المؤثر في أساسيات المعادلة.

6 عوامل أساسية مؤثرة في تقييم سعر البرميل

هناك عدد من العقبات الأساسية أمام فكرة تغيير عملة الدولار لتداول النفط إلى عملات أخرى نوجزها في التالي:

1. احتلال الدولار أكبر نسبة من الاحتياطيات في المصارف المركزية للدول.
2. استعمال الدولار هو الأكثر في قروض البنك الدولي.
3. تسعير النفط وكذلك المواد الأولية الأغلب بالدولار.
4. غالبية السندات وأذونات الخزائن مقومة بالدولار.
5. تفوق الاقتصاد الأميركي على اقتصاديات العالم بخاصة الاقتصاد الأوروبي، وأضيف إلى ذلك سرعة تعافيه من الصدمات الاقتصادية ووجود أكبر الشركات العالمية متعددة الجنسيات.
6. يعتبر الدولار أكبر كيان سياسي موحد في العالم في حين تتعدد العملة في دول أوروبا ضمن اتفاقيات معينة، أضيف إلى ذلك اعتماد دول الخليج العربي وقسم كبير من الدول المنتجة للنفط على الدولار كأساس لتقييم عملتها واحتفاظها بالاحتياطات بالدولار.

النفط الكويتي ينخفض إلى 50,9 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس الأول 1,7 دولار ليستقر عند 50,9 دولارا مقارنة بـ 52,6 دولارا للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي أسواق النفط العالمية تراجعت أسعار النفط نحو 5٪ أمس لتخسر المكاسب التي حققتها في اليوم السابق بعد انحسار المخاوف بشأن العمليات العسكرية في اليمن واحتمالات تعطل إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط وفقا لـ «كونا»، كما تسبب في التراجع قرب اتفاق محتمل بشأن برنامج إيران النووي ما سيتسبب في زيادة التخمة من المعروض في السوق.

1,2 مليون كويتي من إجمالي 4 ملايين نسمة في البلاد

«الشال»: 60٪ من إجمالي السكان في الكويت.. «عمّال»

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إن آخر إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية تفيد بأن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 4,092 ملايين نسمة، في نهاية عام 2014، ذلك يعني زيادة عدد السكان، في نهاية عام 2014، بنسبة 3,2٪، مقارنة بمثيله المسجل في نهاية عام 2013. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نموا موجبا، بنسبة 3,7٪، في عام 2013، مقارنة بنحو 3,4٪، و3,2٪، و2,8٪ في الأعوام 2012 و2011 و2010، على التوالي.

وبلغت الزيادة المطلقة، خلال العام 2014، نحو 126,9 ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 33,4 ألف نسمة، بمعدل نسبته 2,7٪، ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1,276 مليون نسمة، وانخفضت مساهمة الكويتيين، في جملة السكان، من نحو 31,3٪، في نهاية عام 2013، إلى نحو 31,2٪، ويفوق عدد الإناث الكويتيات، البالغ نحو 649,6 ألفا، عدد الذكور، البالغ نحو 626,3 ألفا في المقابل. وزاد عدد السكان غير الكويتيين، بنحو 93,6 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته 3,4٪، بانخفاض عن نسبة النمو في عام 2013 البالغة نحو 4,3٪، وبلغ عددهم نحو 2,816 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي مركب، خلال السنوات 2005ـ2014، بلغ نحو 3,9٪.

وذكر التقرير أن إجمالي عدد العاملين في الكويت بلغ نحو 2,457 مليون عامل، أي ما نسبته نحو 60٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 33,1٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الكويتيين، بلغت نحو 72,2٪. وانخفضت نسبة العاملين الكويتيين، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو 17,3٪، في عام 2013، إلى 17,2٪ في عام 2014، وانخفضت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 46,8٪، بعد أن كانت عند 46,9٪، في نهاية عام 2013، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 29,1٪.

وارتفع عدد العاملين الكويتيين، بنحو 12,1 ألف عامل ليبلغ عددهم نحو 422,3 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو 320,1 ألف عامل، أي ما نسبته 75,8٪ من إجمالي العمالة الكويتية، مرتفعا من نحو 309,4 آلاف عامل، في نهاية عام 2013. بينما تم استيعاب نحو 1,873 وظيفة لكويتيين خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نمو بلغت 2,1٪، وتحتاج هذه النسبة إلى بعض التدقيق، فمازالت بعض النظم منفلتة ومعها بعض العمالة غير الحقيقية وبعقود وهمية.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الالكتروني

191,7 ألف مبنى بالكويت في نهاية ديسمبر 2014

أوضح تقرير الشال أن إجمالي عدد المباني في الكويت ـ حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات ـ بلغ نحو 191,7 ألف مبنى، في نهاية ديسمبر 2014، مقارنة بنحو 189,2 ألف مبنى، في نهاية 2013، أي ان عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1,3٪، وهو أقل من مستوى النمو السنوي المسجل، في نهاية عام 2013، والذي بلغ نحو 1,9٪، ويعتبر نمو عدد المباني في 2014 ثاني اقل نسبة نمو في السنوات الخمس السابقة، وكان معدل النمو الأدنى نحو 0,7٪ وتحقق في عام 2011.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها، نحو 653,3 ألف وحدة، مقابل 635,4 ألف وحدة، في نهاية عام 2013. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 2,8٪، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 2,6٪، في نهاية عام 2013. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات، خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2014، نحو 2,9٪، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني، للفترة ذاتها، أدنى، إذ بلغ نحو 1,6٪، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات، ضمن كل مبنى، أي ان التغيير على نمط الطلب استمر على نفس المنوال ربما بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والارتفاع الكبير في مستوى الإيجارات. وتستخدم غالبية المباني، في الكويت، للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68,5٪ من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معا، فتلك المخصصة للعمل فقط.

وانخفضت نسبة المباني الخالية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها نحو 12٪، وعددها نحو 23,1 ألف مبنى، من إجمالي 191,7 ألف مبنى، مقارنة بنحو 23,2 ألف مبنى خال، من إجمالي 189,2 ألف مبنى، في نهاية عام 2013، أي ما نسبته 12,3٪.

إعلان

تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة محمود حيدر وأولاده للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م)

تتشرف شركة محمود حيدر وأولاده للتجارة العامة (ذ.م.م) بدعوة السادة الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركاء وبناءً على طلب الشريك محمود حاجي حيدر والتي ستنعقد بتاريخ 2015/4/8 الساعة التاسعة صباحاً في الشرق – شارع عمر بن الخطاب – تقاطع شارع خالد بن الوليد – برج مدينة الأعمال الكويتية KBT – الدور 25 – وذلك لمناقشة جدولي الأعمال التاليين:

•جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

أولاً: تعيين مدير وتعديل صلاحيات وسلطات المديرين بالشركة.

ثانياً: ما يستجد من أعمال.

•جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:

أولاً: عزل مدير معين بعقد الشركة وتعديل عقد الشركة.

ثانياً: ما يستجد من أعمال.

والله ولي التوفيق،،

مدير الشركة
مهدي محمود حاجي حيدر

GR ND Real Estate
المشروعات الكبرى العقارية

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

يسر مجلس إدارة شركة المشروعات الكبرى العقارية ش. م. ك. (مقفلة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العمومية غير العادية والذي تقرر عقدها في مقر وزارة التجارة والصناعة – بلوك 2 – الدور الأول – قاعة (ب) وذلك يوم الأحد الموافق 05 أبريل 2015 في تمام الساعة 10:00 صباحاً لمناقشة جدول الأعمال التالي:

• تعديل بعض مواد النظام الاساسي للشركة ليتوافق مع قانون الشركات رقم (25) لسنة 2012 والمعدل بقانون رقم 97 لسنة 2013 واللائحة التنفيذية.

لذا، يرجى التكرم من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة – منطقة القبلة – شارع فهد السالم – برج مركز الصفاة التجاري – الدور التاسع – خلال ساعات العمل الرسمية من التاسعة صباحاً وحتى الثالثة ظهراً وذلك لاستلام بطاقة الدعوة وجدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية لتعديل بعض مواد النظام الاساسي للشركة ليتوافق مع قانون الشركات رقم (25) لسنة 2012 والمعدل بقانون رقم 97 لسنة 2013 واللائحة التنفيذية. هاتف رقم: 22958282

رئيس مجلس الإدارة